

Distr.: General  
1 May 2014  
Arabic  
Original: Russian

# اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

## تنفيذ استنتاجات وتوصيات مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ بشأن إجراءات المتابعة

### موجز تكميلي للتقارير المقدمة من النمسا

إلحاقاً بتقارير النمسا المقدمة إلى مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وورقات العمل المتخصصة والتقارير الشفوية العامة التي قدمتها خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية، وبالإشارة إلى ورقات العمل ذات الصلة المقدمة من الاتحاد الأوروبي ومجموعة فيينا للدول العشر، تقدم النمسا الاستكمال التالي للتقرير الذي قدمته إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية المعقودة في عام ٢٠١٣ (NPT/CONF.2015/PC.II/1) وهو يتعلق بالأنشطة الوطنية المضطلع بها عملاً بالإجراء ٢٠ من خطة العمل التي أقرها مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠.

وتمشيا مع التزام النمسا الراسخ بمبادئ نزع السلاح النووي وأهدافه المتفق عليها في عام ٢٠١٠، واصلت إبراز أهمية الإقرار الوارد في الوثيقة الختامية لعام ٢٠١٠ بشأن "النتائج الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية وضرورة الامتناع على الدوام للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني"، متوسلة في ذلك العمل مع الدول المهتمة بشأن إصدار بيانات مشتركة عن البعد الإنساني لنزع السلاح النووي.

وانتهاجاً لسياسات تتوافق تماماً مع المعاهدة والهدف المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، شاركت النمسا أيضاً في المؤتمر الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية المعقود في ناياريت بالمكسيك (يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤). وقد ضم وفد



الرجاء إعادة استعمال الورق

080514 050514 14-31918X (A)



النمسا، بالإضافة إلى الدبلوماسيين النمساويين، السيد ويرنر كيرشبولم الأمين العام للصليب الأحمر النمساوي في دلالة على مظاهر التعاون الوثيق بين الحكومة والمجتمع المدني. وفي أثناء المؤتمر لقي الإعلان المسبق من جانب وزير الخارجية سباستيان كيرتس عن استضافة المؤتمر الثالث في فيينا في عام ٢٠١٤ ترحيباً عاماً. ويعكس انخراط النمسا المتواصل في المسائل المتعلقة بترع السلاح الدعم السياسي الواسع النطاق الذي تحظى به هذه القضية محلياً منذ عدة سنوات، وقد أُدرجت مجدداً ضمن برنامج عمل الحكومة المنتخبة حديثاً للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨.

وفيما يتعلق بالعمليات المتعددة الأطراف لترع السلاح النووي، تواصل النمسا دعمها للجهود المبذولة لتيسير الأعمال الموضوعية في مؤتمر نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، أسفرت المبادرة التي قدمتها النمسا والمكسيك والنرويج بشأن قرار الجمعية العامة ٦٧/٦٥ المعنون "المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف" عن إجراء مناقشات موضوعية وبناءة شملت المجتمع المدني، في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ في جنيف في عام ٢٠١٣. وقد أُحيل التقرير التوافقي الذي يشمل مقترحات تتعلق بإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٦٨/٤٦، وستقوم باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ القرار في دورتها التاسعة والستين. وتُمثل مظهر مهم آخر للرغبة المشتركة في تيسير إحراز التقدم في انعقاد اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بترع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الذي تكلم في جلسته الافتتاحية الرئيس النمساوي الاتحادي هاينر فيشر وأبدى تأييداً سياسياً قوياً لهذه المساعي الدولية.

وفيما يخص هذه الأنشطة الحكومية الدولية، واصلت النمسا تقديم الدعم لإشراك منظمات المجتمع المدني ومبادراته. وأثر الدور المفيد الذي يسهم به الطيف الواسع للمجتمع المدني في الأنشطة التي اضطلع بها على وجه الخصوص في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية في جنيف، وكذلك فيما يتصل بعملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمؤتمرات الإنسانية. ويكتسي التفاعل مع منظمات المجتمع المدني والبرلمانات وتقديم الدعم إليها بأهميته، في ضوء الحاجة إلى ضرورة توافر الفهم بترع السلاح النووي وأهمية التوصل إلى إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه لدى عموم الناس، واكتساب دعمهم من أجل ذلك. وواصلت النمسا أيضاً تقديم الدعم لمركز فيينا لشؤون نزع السلاح وعدم الانتشار باعتباره مَجْمَعاً مهماً للفكر ومنصة لإجراء المناقشات والبحوث والحوارات الرفيعة المستوى في القضايا النووية ذات الصلة. ويعمل المركز أيضاً كجهة حَفَازة في مجال

التوعية بنزع السلاح وعدم الانتشار. بمعناها الواسع ساعياً أيضاً إلى إحداث أثر على النطاق العالمي. وبدعم من النمسا والمملكة المتحدة والنرويج، شارك مركز فيينا لشؤون نزع السلاح وعدم الانتشار مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تنظيم حلقة العمل الدولية المعنية بالتحقيق وبناء القدرات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار (فيينا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣). ورسمت حلقة العمل خطوات لتحسين وزيادة الروابط والصلات فيما بين المنظمات من أجل زيادة التعاون المشاريعي والارتقاء بمستوى التوعية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

واستمر تقديم الدعم لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وعلى وجه الخصوص فيما يتصل بالعمل الذي يناط بمكتب فيينا. وتعزز النمسا أيضاً جهود نزع السلاح النووي وعدم الانتشار عن طريق المشاركة المستمرة الرفيعة المستوى ومشاركة الخبراء في أنشطة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، تكلم نائب المستشار ووزير الخارجية ميشيل سبيندليغر أمام مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدولي المعني بالأمن النووي: تعزيز الجهود العالمية، وأبدى تأييده لإعلان الوزاري للمؤتمر. وفي وقت لاحق، انضم الأمين العام للشؤون الخارجية السفير جوهانس كايرل إلى فريق الشخصيات البارزة التابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المشكّل حديثاً، حتى يتسنى له تقديم المساعدة في جهود الاتصال المتعلقة بدخول المعاهدة حيّز النفاذ. ومن خلال قيام النمسا بتوفير الخدمات للآلية الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بالشفافية وبناء الثقة في ميدان عدم انتشار الأسلحة التيسارية، واصلت تقديم دعمها الثابت لمدونة لاهاي لقواعد السلوك التي باتت تحظى بالاعتراف والأهمية على نحو متنام.

وتدعم النمسا إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية ريثما يُقضى على الأسلحة النووية على الصعيد العالمي وكإسهام من جانبها أيضاً في جهود تحقيق هذا المسعى. وانطلاقاً من هذه الروح، توفر النمسا الخبرة الفنية للجهود الإقليمية في الشرق الأوسط. ورعت النمسا مؤخراً حلقة العمل التدريبية التي استضافها المعهد العربي لدراسات الأمن ونظماتها في عمان مؤسسة (مراسلو الشؤون الذرية) "Atomic Reporters"، ووجهتها إلى صحفيي المنطقة لتعريفهم بالجوانب النووية لجهود إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

ويفترض تعزيز عدم الانتشار النووي مشاركة النمسا بشكل متواصل في تطوير ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلاً عن امتثالها لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات. ويعني أيضاً مواصلة تطبيق ضوابط التصدير ودعم أنشطة لجنة زانغر، ومجموعة موردي المواد

النووية. وعلاوة على ذلك، يشكل انخراط النمسا في التنفيذ العالمي لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وفي المبادرات المواضيعية لعدم الانتشار جانباً من مشاركتها في هذا المجال.

وفي غضون ذلك، تظل النمسا أحد الداعمين الذين يُعتدّ بهم في دعم صندوق وبرنامج التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتوفر الخبرة الفنية اللازمة لمجموعة من الاجتماعات في مجالات الأمان النووي والأمن النووي والتطبيقات السلمية للطاقة النووية على وجه العموم.